الناس وتعاموه وكان يقع في مساس **فصل** اعلم ان اكثر مسائل هذا
الفصل قد تقدم الى صحاح عليها في اثناء الكلام في الحادثات في وقبل هذا العقد الذي
لا يعرف من هو وله الفقيه **قوله** اخذ نصيب من لم يرض وذلك لان تصرف السفيه
على البائع وله ايضا فيه اسهلك نصف سهمه **قوله** ثمنه يعني ثمن نصيبه ولهذا فانه يرجع
ما رس نصف المشترك ولو احدهما فالفقيه لم يرجع بالمرس لان الفقيه لم يسلم الى عاجم اخذ المشترك
وقيل باخذ نصيبه لانه لما رضي باسهلكه فاسبه العاصب وهذا ضعيف انه اذا رضي به احدهم
فقد بطل الرد فلما بيع واسهلك نصف الحوض فهذا سبه ما لو اسراه
بعدين فلما قدر ان الصفقة اضرار وفي عن الضرر قال صاحب الكتاب وكلا القولين
اقوى من قولنا **قوله** ولو رضي الباقي وذلك لان الرد حق لكل واحد منهما **فصل**
قوله ما جرى العرف به حوله انه قال عليه والمبيع في ذلك العرف العام الحاضر في العالم
ضد الذي يختلف باختلاف البلدان والى مصار والى قالم والحاضر هو الذي يختلف باختلاف والحاضر
قال فيحكم بالعرف العام على عمومه وبالخاص على الخصوص في موضع ذلك العارف **قوله**
تباين البلدة اي التي لا يسري اما كوفة البصرة وفيض الحارية وسرا وبلها وكذلك ما جرى
به ان البائع للعبد لا يدخله ما حوجه عن ملكه **قوله** العدار يعني الرسن الذي يجذب
به الفرس لان به تحصيل الممكن من سوقه اعلم ان ضابط هذا هو العرف فما جرى به العادة
انه يدخل دخل **قوله** خشبه فيما فوق وذلك لانها كالجزء من الارض لا يقاسه الى بنيانه الى
فيها لسوقها واسعارها **قوله** لانه لم يرفع هذا صار طعاما كلما كان ينقل في العادة لم يدخل
الى المبايع وما كان لا ينقل دخل **قوله** فعالم الا يدخل فيه هكذا عرفا انها لا يدخل في اطلاق
البيع الا اذا اساها فاساها على المبارد فالباب يدخل كالصوف **قوله** وفسل عكسه يعني ان
الحلاوي عمد الموده فاما الموده فلا يدخل وفاقا **قوله** وباسكان **قوله** هذا لصاحب
الكتاب **قوله** وكذا باليه انها **قوله** ولو لم توبر تحسبا ان العقد على البيع لم يوجب دخول
الجزء سترا كاسوس او عين يوس وجه الجواز انها اذا لم توبر فهي منتثرة في
المبيع من اصل الخلقة فدخل في المبيع كالحمل لما قوله ثم من باع محله قيل ان توبر فهي لها للبائع
الا ان يشترطها المشتري قال عليه والباء هو وجوح الجزء من اكمامها وقيل بالفتح
الجمل وهو مصلحه له بادن الله ثم قال بالفتح سابر المبارد فاما هو منفعه بالمبا او ان طهوه قال
عليه وروى انه ثم قدم المدينة وهم يلقحون النخل وهو سبى توجد من الجبار جدير على الحمله
حتى يحمل فعال ما هذا فقالوا لتصنع هذا حتى يحمل النخلة فعالهم دعوه فان كان شيء حمله فانها
تحمل فتركوه فلم تحمل شيئا فعالهم الم يا نخلتهم شيئا وهو سي من الجزء بيع فيه نوا مشترجي
لم يتصل اذا فعالهم ارجعوا الى ما كنتم عليه فانكم اعرف بامور دنياكم وانا اعلم بامور دينكم

قوله يلزم البائع فلعه وذلك لانا سبق ملك العبد وهذا الفعل الثاني العرف الجاري كما
لو يلزم من باع دارا رفع ما فيها من اوحال المطر والا لم يرفعه مع واحد بل يعمل حسب اعاده
ولو احرجه لم يكن المشتري وجه المالك في الجرة انه اسبع ملك العبد **قوله** الطرق المعتاده
الى الجرة فتقل وانما يدخل حول الاسطراق في الطريق وجه جرى الماء السواقي وحول السمي في
النهر وتحو هذا قرار لكل ولا يدخل له ملك والملاك لا يدخل بعا فسمي الملك البائع ومثل
ما يدخل ايضا كتاب العبد وعذار الفرس ذكره في البرهان **قوله** فالاولى للبائع وذلك
لانها منفصلة عما وقع عليه العقد والجزى للمشتري لانها حادثه في ملكه بعد الاستقراره و
سويه وهذا اذا سرب الخصم بصعرا وكبرا ولو اوعى ذلك ما يعلم به فيما احد انها عن الاحك
قوله وعلى عدم الزياده السمه وذلك لان الاصل عدمها والارض ان يراضا بسهما جاز
وان تساحرا كان تسامحا **قوله** لتعذر التسليم وذلك لان حمل المشتري لم يتعذر فيه الا ان
فيه الوان تسمح البائع بترك تمره للمشتري اجرى على قول ذلك لانه قد تعذر حمله وامكن بيعه
قيل وتحمل ان لم يسمح بل يقسم الثمر جميعه بسهم كمسئله الخلط **قوله** وكذا المعدب وذلك لانه
لو سبق الله عند باب عند الاخرين له حرس المبيع و **قوله** ولو دخل وحدة بطريقه وذلك لانه
ليس من المبيع و **قوله** فهو لقطه وذلك لانه اسلعه والجاد لا تخرج اسلاعه بعد بيع البائع
لان السمك لا يتوثق حتى عسر خروجه من المآبل بادر الصائد الى فهذا كما يحكم بالعاجم
الساه لان الساه بالبائع على ما ساله فاما الكعك والدرة فلن صاده انما عيبه كالمكس وقيل
اذا كانت معروفه فهي لقطه ذكره في الكافي فعلى هذا فرق بين الحجاره والمعروفه يجوز ان يدل على
كمه فهي عيبه **قوله** منعه قال عليه وذلك كبلاد الدربي وحراسان فان عادتهم سع
الماوحه آبا ما وليا بي قال عليه واما بلاد الديلم فاذا سعب الارض دخل شربها من النهر على
حسه البيع **قوله** وحسن قعه يعني حسب لم يسط دخول وان **فصل** **قوله** بطل
البيع وذلك لعموله ثم وان بعت من احسك ثمرا فاصابته جائحه فلا تاخذ منه شيا ولم تاخذ
مال احسك بعوض ولا بلا عوض بجائحه العبد لعموله ثم ولم ياخذ مال احسك بعوض وجه
الجواز ان كل واحد منهما قد توجه عليه الضمان فالبائع لم يدخله الخيبر عاجمائحه والحال الاجل
جائحته فهذا كان المشتري بالخيار قال عليه وهذا هو الاصح **قوله** ذكره في اسهلاك
هكذا فيه وقد نصوا انه يصح تصرف المشتري في اسهلاك ويكون الجائحه كالمبيع **قوله**
وهذا لو هذا الصاحب الكتاب **قوله** كما كان يعني اذا تلف بطل البيع وان تصرف فيه
المشتري لم يصح تصرفه وقال عليه اذا كان المشتري ملئا وقلنا صح قبضه له وكان اما **قوله**
ما يعني يعني سائر الاموال عدا النقدين وذلك لان تسليمه واكان مطلقا فهو كالمشترط
تسليم عوضه **قوله** عن معين فاما المعين عن النقدين وسع اما رضي به والارده وصح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)